

مبادئ الاقتصاد

- ❖ علم الاقتصاد: علم يهتم بدراسة سلوك وحدات القرار الاقتصادي.
- ❖ أهمية علم الاقتصاد: تبرز أهمية علم الاقتصاد لكونه وسيلة لتحقيق الأهداف غير المحدودة بالاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة.
- ❖ أهداف علم الاقتصاد:
 - يهدف علم الاقتصاد للإجابة على ثلاثة أسئلة قديمة حديثة، وهي:

١. ما هو الخير (الثروة)؟

٢. كيف نحققه؟

٣. كيف نتقاسمه؟

- ❖ مفهوم النظام الاقتصادي: هو مجموعه من الأسس والقواعد والتشريعات التي يختارها ويطبقها المجتمع لتنظيم شؤونه الاقتصادية.

- ❖ النظام الرأسمالي: هو نظام يقدر الحرية، ويتيح للفرد حرية امتلاك واستخدام عوامل الإنتاج ويهدف إلى تحقيق الرفاهية المادية، والعدالة الاجتماعية، وضمان أكبر قدر من الربح المادي.
- ❖ النظام الاشتراكي: هو النظام الذي تمتلك فيه الدولة جميع عناصر الإنتاج، أي تلغى فيه الملكية الفردية، وتوجه الموارد لإشباع الحاجات الأساسية لا تحقيق الربح بل تحقيق المزيد من العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع.

- ❖ النظام الاقتصادي الاسلامي: هو مجموعة من القواعد والأسس المنبثقة من الشريعة الإسلامية التي يسير عليها المجتمع لتنظيم شؤونه الاقتصادية والاجتماعية.

- ❖ تنقسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الإسلامي إلى ثلاثة أقسام وهي:

١. تنظيم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع.

٢. تنظيم علاقة الأفراد بالموارد الإنتاجية.

٣. تقديم الحلول الاقتصادية المناسبة للمشكلات الاقتصادية.

- ❖ خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي:

١. الملكية الفردية لعناصر الإنتاج.

٢. حافز الربح الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج، وهو المحرك الرئيس لأي قرار يتخذه المنتجون.

٣. سيادة المستهلك، فإذا زاد طلب المستهلكين على سلعة تسارع المنتجون لإنتاجها طلباً للربح.

٤. الاقتصاد مبني على المنافسة، مما يؤدي إلى توفير السلع بأحسن جودة وأفضل الأسعار.

٥. تحديد الأسعار وكمية الإنتاج نتيجة للتفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض.

❖ خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي:

١. الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

٢. جهاز التخطيط (الدولة) هو الذي يخصص الموارد.

٣. إشباع الحاجات العامة وإلغاء حافز الربح.

٤. توزيع الناتج على أساس العمل.

❖ خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي:

١. أنه اقتصاد قائم على العقيدة حيث يسعى الفرد والمجتمع إلى تحقيق العبودية الخالصة لله جلّ وعلا،

وذلك بفعل الواجب واجتناب المحرم.

٢. اقرار المملكتين الخاصة والعامة، ويدل على الملكية الفردية قوله تعالى ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ

وَرَسُولِهِ ۖ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (٢٧٩)، إضافة رؤوس الأموال إلى

الناس دليل على تملكه، ويحمي تلك الملكية بسياجين، الأول الحماية من سوء استخدام صاحبه

كتشريع الحجر على السفينة، والثاني حماية حق الملكية كتشريع حد السرقة، ويدل على إقرار الملكية

العامة قول النبي ﷺ (المسلمون شركاء في ثلاث في الكلاء والماء والنار).

٣. اقرار الحرية الاقتصادية المنضبطة بضوابط من أهدافها زيادة حجم المنافع وتقليل المضار.

٤. اقتصاد لا ربوي، مما ينشط الدورة الاقتصادية، وخضوع المعاملات إلى القاعدة الشرعية وهي

الغنم بالغرم.

٥. اقتصاد أخلاقي بخلاف النظم الاقتصادية الوضعية، ومن ذلك قوله ﷺ (البيعان بالخيار ما لم

يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما).

٦. انه اقتصاد وسطي أي مبني على العدل.

❖ اهداف النظام:

١. النظام الرأس مالي: الهدف مادي وهو السعي وراء حاجات المجتمع وإشباع رغباته بأي وسيلة.

٢. النظام الاشتراكي: الهدف مادي وهو تأمين حاجات المجتمع.

٣. النظام الاقتصادي الإسلامي: الهدف مادي وروحي، فاهتم بتأمين حاجات المجتمع اقتصاديا كما اهتم بالجوانب الروحية للأفراد، كما في قوله تعالى ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾، وهذان الهدفان لا تعارض بينهما بل مكملان لبعضهما البعض.

الطلب والعرض وتوازن السوق

❖ السوق: تفاعل قوى الطلب والعرض من خلال تواجد مجموعات من المشتريين يمثلون جانب الطلب، والبائعين يمثلون جانب العرض.

❖ التوازن: هو الوضع الذي إذا تم الوصول إليه تنعدم الرغبة في الابتعاد عنه.

❖ قانون الطلب: وجود علاقة عكسية بين سعر السلعة (P) والكمية المطلوبة من هذه السلعة (Q_D - Quantity Demand).

❖ العوامل المحددة للطلب:

١. سعر السلعة، وعلاقته بالطلب عكسية.

٢. الدخل، وعلاقته بالطلب طردية إلا في السلع الرديئة فالعلاقة عكسية.

٣. سعر السلعة المكمل كالشاي والسكر، فالسكر مكمل للشاي، وعلاقته عكسية.

٤. أذواق المستهلكين، وعلاقته بالطلب طردية.

٥. توقعات المستهلكين للسعر، فإذا توقع المستهلكون ارتفاع السعر ازداد الطلب، وإذا توقعوا انخفاض السعر انخفض الطلب.

٦. عدد المستهلكين، وعلاقته بالطلب طردية.

❖ قانون العرض: وجود علاقة طردية بين سعر السلعة (P) والكمية المعروضة منها (Q_S - Quantity Supply)

❖ العوامل المحددة للعرض:

١. أسعار عناصر الإنتاج، وعلاقته بالعرض عكسية.

٢. التقدم التقني، وعلاقته بالعرض طردية.

٣. أسعار السلع البديلة في الإنتاج.

٤. أسعار السلع المتكاملة في الإنتاج.
٥. توقعات المنتجين، فإذا توقعوا ارتفاع سعر السلعة ازداد الإنتاج، والعكس بالعكس.
٦. عدد المنتجين، وعلاقته بالعرض طردية.

المرونة (e):

- ❖ مرونة الطلب السعرية: هي مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما للتغير في سعرها.
- ❖ مرونة العرض السعرية: هي مدى استجابة الكمية المعروضة من سلعة ما للتغير في سعرها.
- ❖ أحوال مرونة الطلب والعرض:

١. الطلب/العرض عديم المرونة إذا كانت $|e|=0$
٢. الطلب/العرض مرن إذا كانت $|e|>1$
٣. الطلب/العرض ضعيف المرونة إذا كانت $0<|e|<1$
٤. الطلب/العرض لا نهائي المرونة إذا كانت $|e| \rightarrow \infty$
٥. الطلب/العرض متكافئ المرونة إذا كانت $|e|=1$

البطالة

- ❖ تعريفها: وجود أفراد في المجتمع ينتمون للطبقة النشطة ولا يجدون عمل.
- ❖ الطبقة النشطة: مجموع أفراد من المجتمع قادرين على العمل وراغبين فيه.
- ❖ نسبة البطالة مبنية على الطبقة النشطة لا عدد السكان.
- ❖ العاطل: هو كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى.
- ❖ أسباب الحاجة إلى العمل:

- ١- يبعد الفقر.
- ٢- يبعد القلق.
- ٣- يبعد الفساد.

❖ أسبابها:

- ١- عدم توافق الكفاءة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- ٢- ضعف مستوى الاستثمار، ومن أسبابها:
 - مشاكل في التمويل.
 - ضعف الطلب في السوق.
 - التركيبة الهيكلية للاقتصاد.
 - ضعف البنية التحتية.
 - المنافسة الخارجية الشرسة.

❖ الحلول (السياسة الاقتصادية الملائمة لمواجهة البطالة):

١. مراجعة وتطوير مناهج وطرق التعليم والتكوين.

٢. دعم وتشجيع الاستثمار:

- دعم مباشر.
- سياسة خارجية تحد من المنافسة.
- السياسات المالية والنقدية التوسعية.

التضخم

❖ تعريفه: هو الارتفاع المستمر في المؤشر العام للأسعار.

❖ وظائف النقود:

- ١. مقياس للقيمة.
- ٢. وسيلة للتبادل.
- ٣. مخزن للقيمة.

❖ آثار التضخم:

- ١. انخفاض القدرة الشرائية.
- ٢. إعادة توزيع الثروات بطريقة غير عادلة.
- ٣. التأثير السلبي على قيمة النقود داخليا ومقارنة بالعملات الأجنبية.
- ٤. اختلال التوازن.
- ٥. يؤثر تأثيرا سلبيا على وظائف النقود.

❖ وظيفة النقود (بالإضافة إلى الثلاثة السابقة):

- ١. وسيلة دفع الديون
- ٢. وسيلة الاستثمار التراكم الرأسمالي.

❖ أسباب التضخم:

- ١. تضخم بالطلب (يكون الطلب أكثر من العرض).
- ٢. تضخم بالتكاليف.
- ٣. تضخم مستورد.
- ٤. التضخم النقدي (تضخم اصدار النقود - التمويل بالعجز - التمويل النقدي للإنفاق الحكومي).

❖ ميزانية الدولة:

١- إيرادات:

أ. ذاتية:

• جبائية.

• غير جبائية.

ب. غير ذاتية (ديون):

• داخلية.

• خارجية.

٢- مصروفات (إنفاق):

أ. نفقات التصرف (تشغيلية).

ب. نفقات استثمارية (بنية تحتية).

❖ الحلول:

١. البحث عن آليات تعديل السوق (إذا كان التضخم ناشئاً من العرض والطلب).

٢. تحقيق الاكتفاء الذاتي قدر الإمكان (إذا كان التضخم مستورداً).

٣. مجابهة الاحتكار.

٤. تعزيز استقلالية البنك المركزي عن الحكومة فيما يتعلق في إدارة السياسة النقدية.

النقود

❖ لماذا ابتكر الإنسان النقود ولم يكتفي بنظام المقايضة؟

لما في نظام المقايضات من مشاكل:

١. صعوبة توافق الرغبات.

٢. صعوبة تقييم السلع والخدمات.

٣. صعوبة نقل السلع والخدمات.

٤. صعوبة تجزئة السلع.

٥. صعوبة تخزين السلع والخدمات.

❖ تعريف النقود: ما يحظى بقبول عام كوحدة قياس ووسيلة تبادل ومخزن للقيمة.

❖ وظائف النقود:

١. وحدة قياس.
٢. أداة تبادل.
٣. مخزن للقيمة.
٤. أداة لتسوية الديون (الدفع الآجل).
٥. أداة للاستثمار (التراكم الرأسمالي).

❖ خصائص النقود:

١. الندرة النسبية.
٢. صعوبة التزوير.
٣. القابلية للتجزئة والنقل.
٤. إمكانية تخزينها بتكاليف بسيطة.

❖ أنواع النقود:

١. عينية (قيمتها كوسيلة تبادل قريبة من قيمتها الحقيقية):
 - سلعية.
 - معدنية (الذهب، الفضة).
٢. ائتمانية (قيمتها كوسيلة تبادل أعلى بكثير من قيمتها الحقيقية):
 - ورقية (نائبة: لها غطاء من الذهب، غير نائبة: لا غطاء لها وهذا هو الواقع الآن).
 - مصرفية.
 - إلكترونية.
 - دولية.